انطلق في بغداد أمس

تأسيس مجلس الأعمال العراقي للنهوض بواقع القطاع الخاص

بغداد/متابعة المدى

انطلق في بغداد امس السبت اعمال مجلس الاعمال العراقي الاول كخطوة على طريق تفعيل القطاع الخاص وجذب رؤوس الاموال المهاجرة داخل البلد.

وقال رئيس الوزراء نوري كامل المالكي خلال حضوره المؤتمر التأسيسي الأول لمجلس الأعمال الوطني العراقي:إن تأسيس هذا المجلس يعد خطوة رائدة في مسلسل عملية الإصلاح الإقتصادي والبيئة الإقتصادية والتنمية الشاملة، مؤكدا وجوب أن يأخذ القطاع الخاص دوره في عملية البناء والإعمار.

وأضاف المالكي: إن هذه الخطوة كان من المفترض أن تكون مبكرة،ولكنها تعطلت بسبب سياسة النظام المباد الشمولية التي كانت تفرض سيطرتها على كل شيء حتى على القطاع الخاص، فلم يحتضن هذا القطاع ولم يؤهله لخدمة البلاد،لأن السياسة كانت تتدخل في كل شيء ومعيار العطاء في هذا الجانب كان قائماً على أسس سياسية و حزبية أو عن طريق قرب وبعد رجل الأعمال من الدولة وأجهزتها الأمنية،لذلك اضطر رجل الأعمال العراقي الى الهجرة.

وتابع رئيس الوزراء:رغم ان رجال الأعمال إضطروا إلى الذهاب خارج البلاد إلا انهم إكتسبوا الخبرة وطوروا قابلياتهم في هذا المجال،واليوم وفي ظل طموحاتنا وتوجهاتنا لتطوير بلدنا إقتصادياً وإستثمارياً وخدمياً،وإذا ما تمت التوأمة بين القطاعين العام والخاص وفق التشريعات والقوانين، فإن ذلك سيسهم مساهمة فعالة في تفعيل عملية البناء والإعمار والإستثمار.

ودعا المالكي رجال الأعمال العراقيين للعودة إلى البلاد والمشاركة في عملية البناء والإعمار والإستثمار، وان العراق اليوم يتجه بعد إنجاز التشريعات الضامنة لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية وتأسيس الهيئة الوطنية للإستثمار، لقيام المشاريع الإقتصادية التي تخدم المواطن العراقي،ورجال الأعمال اليوم أمامهم فرص كثيرة للعمل في مجال السكن والزراعة والنفط والكهرباء وجميع القطاعات الأخرى،متمنياً أن يكون مجلس الأعمال الوطني العراقي ظهيراً للدولة في هذه المجالات،وأن الدولة لايمكن أن تتخلى عن مسؤولياتها لكنها ستقوم بمراقبة هذه الشراكة وتوزيعها على قاعدة الشراكة الوطنية.

وأكد إلتزام الحكومة برعاية هذا المجلس ودعمهاله،ليقوم على أسس مؤسساتية،وأن يكون مقدمة لمزيد من الأعمال التي يتوقف عليها النجاح عبر كل المؤسسات في ميادين الإقتصاد المختلفة،الأمر الذي يدل على أن الدولة تتجه نحو إصلاح إقتصادي،وهي بإتجاه خطوات جديدة لتغيير معالم السياسة الاقتصادية،لأنها اليوم أصبحت المسؤولة عن كل شيء في البلاد.

واشار رئيس الوزراء الى ان الوقت موات للإستفادة من ثروات البلاد،وان ما قامت به وزارة النفط في جولة التراخيص الثانية يؤكد أن العراق سوف يكون رائداً في هذا المجال والتمكن من تغطية إحتياجات القطاعات الأخرى.

وبين:"ان الشراكة الصحيحة بين القطاع العام والحكومي ستعطي رسالة ايجابية للمستثمرين العراقيين في الخارج بان الوقت حان للاستثمار في العراق".

واوضح انه:" سيتم وضع القوانين والتشريعات التي تصب في تمكين القطاع الخاص من الاستثمار بشكل حر في العراق. وكل القطاعات مفتوحة امام هذا القطاع ليكون داعما اساسيا لدور الحكومة ".

وشدد على:"ان الحكومة لن تتخلى عن مسؤولياتها لكنها ستتوجه نحو استقرار الامن في الداخل وبعض الاتجاهات، واعطاء فرصة لهذا القطاع في بناء المجالات الحيوية.

ومن جانبه قال وزير الصناعة والمعادن فوزي حريري خلال كلمة له اثناء المؤتمر: ان النيه تتجه الى اعطاء دور ريادي للقطاع الخاص في القطاع الصناعي لافتا الى مبدأ التوأمة الذي درجت عليه وزارة الصناعة في بعض الصناعات لاسيما صناعة السمنت.

الى ذلك قال رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ان الفرص الاستثمارية المتاحة خلال العام المقبل ستكون كبيرة مشيرا الى المشاريع الاسكانية التي شرعت بها الهيئة عن طريق مبدأ النافذة الواحدة مبينا انها معلنة من الان وباستطاعة الشركات العالمية الدخول في منافسة حقيقية للاختيار والشروع بالتنفيذ.

من جانبه قال رئيس مجلس الاعمال الوطني العراقي ابراهيم مدلول البغدادي ان تبلور فكرة تأسيس هذا المجلس جاء من خلال مشروع وطني اقتصادي كنا قد اقترحناه بداية عام ٢٠٠٧ واسميناه (المصالحة الاقتصادية) والتي تُعد مصالحة بين القطاعين العام والخاص.

واضاف البغدادي: ومن خلال الاجتماعات والعمل الدؤوب مع رجال وسيدات الاعمال العراقيين داخل العراق وخارجه ونال ترحيب النخبة الاقتصادية والسواد الاعظم من الناس.

هذا وشهد المؤتمر القاء كلمات عديدة لعدد من الوزراء والبرلمانيين والاقتصاديين العراقيين.

من الواقع الاقتصادي

القطاع الخاص مرة أخرى

عباس الغالبي

كنا قد أشرنا في مواضع ومقالات سابقة الى الدور الريادي الذي يفترض ان يلعبه القطاع الخاص في مسك زمام المبادأة لقيادة النشاطات الاقتصادية في البلد في ظل عملية التحول الجارية فيه الى فضاءات اقتصاد السوق.

ويأتي تأسيس مجلس الاعمال العراقي الذي انطلق امس في بغداد كخطوة على طريق تفعيل اداء القطاع الخاص في مختلف المحاور والانشطة، حيث يعاني هذا القطاع من السبات والركود في ظل غياب البيئة التشريعية التي تنظم عمله وتعطيه دفقا متواصلا للعمل الدؤوب وعدم وجود رؤية حكومية واضحة المعالم لدعم هذا القطاع الذي هاجرت رؤوس أمواله وانفتحت للعمل في دول الجوار ومناطق متفرقة أخرى في العالم.

ولاشك ان دعوة رئيس الوزراء في كلمة له اثناء المؤتمر تصب في هذا الاتجاه الداعي الى جذب رؤوس الاموال المهاجرة وخلق فرص عمل استثمارية في الداخل العراقي، وان كانت متأخرة الا انها خطوة ومحاولة قد تتبعها خطوات اخرى اذا مافعل عمل هذه المبادرة بتأسيس مجلس الاعمال العراقي، وحاول بالتنسيق مع الجهات الحكومية من وزارات معنية وهيئات لتفعيل الاستثمار الذي يتحرك عبر منظومة القطاع الخاص سواء أكانت محلية أم أجنبية، ويمكن له ان يضطلع بدور اكبر لو حاول خلق فرص استثمارية في العراق لرؤوس الاموال المهاجرة التي تتطلع للعودة الى العراق، وهذا ماتحدده ظروف ومؤشرات اخرى لاتتعلق بالبيئة الاستثمارية والاقتصادية فحسب، بل تتعلق ايضا بالبيئة السياسية والامنية التي عادة ماتلقي بظلالها على مشهد سوق العمل والاستثمار في العراق.

يمكن لنا ان نقول انها فرصة للقطاع الخاص في ان يعيد للاذهان صورته البراقة والراقية كقطاع مهم ومعول عليه في قيادة دفة الامور في النشاطات الاقتصادية والتحول من هيمنة وسيطرة الدولة والحكومة على حركية الاقتصاد الى آليات اقتصاد السوق الذي يتطلب قطاعاً خاصاً معافى ونشيطاً ويتحرك ضمن بيئة آمنة وفيها من التداعيات الخطيرة التي تضر بهذا القطاع الذي يتطلع الى دعم حكومي اكبر والى برامج واسعة ومكثفة كفيلة بتحويل النشاط الحكومي تدريجيا الى القطاع الخاص بعد خلق مبدأ الشراكة والتوأمة أولا وصولا الى قطاع خاص يمتلك زمام المبادأة الاقتصادية.

abbas.abbas80@yahoo.com

ديالى تفتح باب الاستثمار

بغداد/وكالات

دعا محافظ ديالى عبد الناصر المهداوي الشركات الاستثمارية العراقية والعالمية الى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة داخل مدن المحافظة خلال الفترة القليلة المقبلة. وقال المهداوي في تصريحات صحفية على هامش افتتاح مؤتمر استثمار ديالى في مدينة السليمانية امس السبت، ان "المؤتمر يهدف الى تشجيع الشركات على العمل في مشاريع الاعمار والبناء داخل مدن محافظة ديالى بعد عودة الاستقرار الامني اليها"، مشيرا الى ان "المحافظة بحاجة الى استثمارات كبيرة في المشاريع الزراعية لإعادة النهوض بهذا القطاع الحيوي في المحافظة".

وكشف المهداوي عن "تقديم عشر شركات طلبات للاستثمار في محافظة ديالى عن طريق وسطاء محليين للاستثمار في عدد من مدن ديالى"، مبينا ان "هذه الشركات فاتحت حكومة ديالى المحلية بهذا الشان"،من دون ان يعطي مزيدا من التفاصيل. من جانبه قال رئيس هيئة الاستثمار في ديالى مجول مهدي في كلمة له خلال المؤتمر ان الهيئة تعمل بالتنسيق والتعاون مع الهيئة الوطنية للاستثمار والدوائر المتخصصة في ديالى على تخصيص الاراضي اللازمة للمشاريع الاستثمارية. واضاف مهدي ان "اكثر من ١٠٠ شركة اجنبية ومحلية وجهت لها الدعوة للمشاركة في المؤتمر"، مشيرا الى ان "هيئة استثمار ديالى تلقت مخاطبات من شركات عالمية تبدي رغبتها بالاستثمار داخل المحافظة". من جهته قال صاحب مجموعة شركات الزبداني وممثل شركة ميتسوبوشي اليابانية داود الهاشمي في كلمة له خلال المؤتمر ان "الاوضاع الامنية الحالية التي تشهدها ديالى توفر بيئة استثمارية جيدة لبدء نشاط الشركات العالمية في المحافظة".

وينعقد مؤتمر استثمار ديالى في مدينة السليمانية لمدة يوم واحد بحضور ١٦٠ شخصية حكومية واقتصادية من محافظة ديالى وعدد من المحافظات الاخرى.

انخفاض مؤشرات التضخم بنسبة ٤,٩٪

بغداد/المدى

اعلن الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط عن تقرير التضخم لشهر تشرين الثاني الماضي الذي اعد على أساس جمع البيانات ميدانيا" عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك بأسعار البيع بالمفرد في أسواق مختارة في بغداد والمحافظات.

واظهر التقرير الذي تسلمت (المدى) نسخة منه ان مؤشر التضخم لشهر تشرين الثاني الماضي شهد ارتفاعا عن المستوى الذي سجل في شهر تشرين الاول/٢٠٠٩ كما يعكسه الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بنسبة (٠,٤٪) والذي كان حصيلة ارتفاع الأرقام القياسية للمجاميع السلعية التالية (المواد الغذائية، الأقمشة والملابس والأحذية، الوقود والإضاءة، النقل والمواصلات، سلع وخدمات متنوعة) بنسب قدرها (٠,٧٪، ١,٥٪، ١,٩٪، ٠,١٪، ٠,١٪) على التوالي، أما مجاميع (الدخان والمشروبات، الأثاث، الخدمات الطبية والأدوية) فقد سجلت أسعارها انخفاضاً خلال شهر تشرين الثاني/٢٠٠٩ مقارنة بالشهر السابق بنسب قدرها (٠,٣٪، ٠,٦٪، ٠,٣٪) على التوالي.

وبين التقرير ان مؤشر التضخم السنوي خلال الفترة من تشرين الثاني/٢٠٠٨ ولغاية تشرين الثاني/٢٠٠٩ انخفض بنسبة (٤,٩٪) وذلك نتيجة لانخفاض الأرقام القياسية للمجاميع السلعية التالية (المواد الغذائية، الأقمشة والملابس والأحذية، الأثاث، الوقود والإضاءة، النقل والمواصلات، الخدمات الطبية والأدوية) وبنسب قدرها (٠,٦٪، ٤,٣٪، ٥,٧٪، ٤٠,٨٪، ٦,٣٪، ٤,٠٪) على التوالي، أما المجاميع السلعية (الدخان والمشروبات، سلع وخدمات متنوعة، الايجار) فقد سجلت أسعارها ارتفاعاً بنسب قدرها (٣,٤٪، ٧,٢٪، ٩,١٪) على التوالي خلال الفترة من تشرين الثاني/٢٠٠٨ ولغاية تشرين الثاني/٢٠٠٩.

واشار التقرير الى ان التضخم الأساس بلغ (٢٠٤٨٥,٩) مسجلاً ارتفاعاً بنسبة (٠,٢٪) عن الشهر السابق وارتفاعاً بنسبة (٤,٥٪) عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لشهر تشرين الثاني يشهد ارتفاعا بنسبة ٠,٤٪

بغداد/المدى

بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لشهر تشرين الثاني الماضي في العراق (٢٤٣٢٦,٧) بأساس سنة ١٩٩٣ أي أن المستهلك يحصل في شهر تشرين الثاني/٢٠٠٩ بمبلغ (٢٤٣٢٦,٧) على السلع والخدمات نفسها التي كان يستطيع شراءها في سنة ١٩٩٣ بمبلغ ١٠٠ دينار فقط.

وذكر تقرير اصدره الجهاز المركزي للاحصاء تسلمت (المدى) نسخة منه ان الرقم القياسي شهد ارتفاعا عن الشهر الماضي بنسبة (٠,٤٪) وانخفض بنسبة (٤,٩٪) عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي.

واظهر التقرير مؤشرات المجاميع الرئيسية في المواد الغذائية حيث بلغ الرقم القياسي لهذه المجموعة (١٠٠٦٣,٧) بارتفاع قدره (٠,٧٪) عن الشهر الماضي وبانخفاض قدره (٠,٦٪) عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي فيما بلغ الرقم القياسي لمجموعة الدخان والمشروبات لهذه المجموعة (١٧١٨,٨) بانخفاض قدره (٠,٣٪) عن الشهر الماضي وبارتفاع قدره (٣,٤٪) عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي.

وحدد التقرير الرقم القياسي لمجموعة الأقمشة والملابس ب (٤٥٠٧,٦) بارتفاع قدره (١,٥٪) عن الشهر الماضي وبانخفاض قدره (٤,٣٪) عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي.

ومجموعة الاثاث ب (٤٧٠٧,٥) بانخفاض قدره (٠,٦٪) عن الشهر الماضي وبانخفاض قدره (٥,٧٪) عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي فيما كان الرقم القياسي لمجموعة الوقود والإضاءة ب (١٤١٥٤٠,٢) بارتفاع قدره (١,٩٪) عن الشهر الماضي وبانخفاض قدره (٤٠,٨٪) عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي

اما مجموعة النقل والمواصلات فقد بلغ الرقم القياسي لها (٣١٠٣٥,٩) بارتفاع قدره (٠,١٪) عن الشهر الماضي و بانخفاض قدره (٦,٣٪) عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي.

وبين التقرير ان مجموعة الخدمات الطبية والأدوية بلغ الرقم القياسي لها (٥١٦٥١,٤) بانخفاض قدره (٠,٣٪) عن الشهر الماضي و بانخفاض قدره (٤,٠٪) عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي.

والسلع وخدمات متنوعة ب (١٧٤٩٣,٥) بارتفاع قدره (٠,١٪) عن الشهر الماضي وبارتفاع قدره (٧,٢٪) عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي والإيجار ب (١٠٤٠٦٧,٨) علما أن هذا الرقم يحتسب بدوريه فصلية، وقد ارتفع عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي بنسبة (٩,١٪).

واشار التقرير الى ان الرقم القياسي العام بلغ بعد استبعاد المشتقات النفطية (٢٠٤٨٥,٩) بارتفاع قدره (٠,٢٪) عن الشهر الماضي وبارتفاع قدره (٤,٥٪) عن شهر تشرين الثاني من العام الماضي.

وتجدر الاشارة الى إن الصيغة المتبعة في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI هي صيغة (لاسبيرز) المرجحة بأوزان سنة الأساس ١٩٩٣.

كركوك تسعى لجذب الشركات الاستثمارية الأجنبية

كركوك/وكالات

أكد محافظ كركوك عبد الرحمن مصطفى أن إدارته تسعى لإقامة مشاريع استثمارية وصفها بالعملاقة لتطوير المحافظة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.

وقال مصطفى بحسب "راديو سوا" إن الموارد الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها المحافظة، فضلا عن المناخ الإستثماري الجيد الذي تتميز به يجعلان منها بيئة خصبة للاستثمار وعامل جذب للمستثمرين الأجانب. وأوضح عبد الرحمن أن شركات أجنبية أبدت إستعدادها للإستثمار في مشاريع بمختلف المجالات مثل الكهرباء والسياحة والإسكان، وهي بانتظار استحصال الموافقات من الجهات الرسمية في بغداد للبدء بالتنفيذ.

ودعا عبد الرحمن الحكومة والبرلمان للإسراع في المصادقة على التعديلات التي أدخلت على قانون الإستثمار ليتمكن المسؤولون في المحافظات من التعامل مع المستثمرين وهم بدورهم يستفيدون من تلك التعديلات.

وأكد المحافظ أهمية الإستثمار للنهوض بواقع مدينة كركوك التي تعاني نقصا كبيرا في الخدمات الأساسية من الماء والكهرباء فضلا عن ظاهرة البطالة المتفشية في أوساط الشباب.

يونادم كنا: تعديل قانون الاستثمار سيسهم في حل المشاكلات الاقتصادية

بغداد/وكالات

قال نائب رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب يونادم كنا "ان التعديلات الاخيرة في بعض فقرات قانون الاستثمار ستسهم في حل مشاكل اقتصادية تتعلق بواقع الحركة الاستثمارية ".

واضاف كنا لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) "ان التعديلات التي اقرها البرلمان في القانون وضحت الرؤية امام المستثمرين والشركات الاجنبية، ما يهيىء الأجواء مستقبلا بان يكون الاقتصاد الوطني ناجحا ومثمرا. مؤكدا ضرورة توفير وسائل اقناع قانونية وواقعية للمستثمر الاجنبي لكي يدخل السوق المحلية".

وذكر كنا" ان هناك اهتماما متزايدا لدى الجميع بقضايا الاستثمار والعمل على توفير البيئة المناسبة له من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية واستحداث العديد من القوانين المنظمة لعملية الاستثمار وحمايته. مبينا ان العراق يمتلك فرصا استثمارية متعددة في مختلف المجالات الخدمية والانتاجية".

واوضح "ان العراق بلد بكر في العديد من المجالات الاستثمارية المربحة، الى جانب المزايا والحوافز التي كفلها قانون الاستثمار ذي الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب خاصة بعد التعديلات الاخيرة".

تجدر الاشارة الى ان قانون الاستثمار العراقي تم تعديله بهدف توفير ضمانات اكبر للمستثمرين الاجانب وتسهيل اجراءات الحصول على فرص استثمارية.

المطالبة بتأسيس صندوق الأجيال

بغداد/وكالات

شدد خبير اقتصادي على" الاسراع في اقرار قانون تاسيس صندوق الاجيال في حال ترحيل قانون النفط والغاز الى البرلمان المقبل". وقال الدكتور نبيل السعيدي لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) "ان ملامح الوضع الراهن توضح ان العراق بات يسعى الى تبني سياسة الاقتصاد الحر في مجال الانفتاح الاستراتيجي ما يتطلب الخروج من دائرة الاقتصاد المعتمد على مورد واحد، الى اقتصاد منتج متجدد ومتعدد الموارد.منوها الى الالتزام الجاد بتعظيم دور القطاع الخاص وتحويله إلى عامل مؤثر في الاقتصاد الوطني". واضاف "امام هذه الخطوات تحتاج الاجيال المقبلة الى تعزيز قدراتها الاقتصادية والاستفادة من مجمل مكونات العائدات المادية وفتح المجال امامها للمساهمة الجادة في تنشيط الاقتصاد واستثمار مليارات الدولارات في مشروعات نفطية ضخمة ضمن اطار هذه الاستراتيجية". ورأى السعيدي " ان الشروع في انشاء صندوق استثماري للاجيال المقبلة، لا يتطلب الكثير من الوقت لاسيما أن المرحلة الحالية تتطلب الاستفادة من التجارب السابقة، لذلك فقد حان الوقت للشروع في انشاء صندوق الاجيال المقبلة، يجد الكثير من الصدقية ". واوضح "ان الصندوق سيوفر مدخرات اضافية تسهم في رفع مستويات الاستثمار لديها وهو ما يؤدي الى زيادة مضاعفة في مستويات الدخل والانفاق ويعتمد ذلك على قيمة مضاعف الانفاق الاستثماري بها". تجدر الاشارة الى ان قانون تاسيس صندوق الاجيال تضمنه قانون النفط والغاز العراقي الذي تطالب جهات رسمية البرلمان بإقراره.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٩٥,٠٠٠	١٨٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٧٥,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٥٥,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
الفضة	٨٠٠٠	٧٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
كيوي مستورد	١٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
عرموط مستورد	١٥٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
تفاح مستورد	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٧٥٠ ديناراً
لهانة	١٠٠٠ دينار	شجر عراقي	٧٥٠ ديناراً
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	بصل اخضر	٧٥٠ ديناراً
شوندر	٧٥٠ ديناراً	بصل	١٠٠٠ دينار
موز مستورد	١٢٥٠ دينار	بطاطا عراقي	١٠٠٠ دينار
شلغم	٧٥٠ ديناراً	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
برتقال	١٠٠٠ دينار		
رمان	١٠٠٠ دينار		
ليمون	١٥٠٠ دينار		